المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

15/05/2012

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

# شراكة بين الأكاديمية الجهوية للتربية لجهة الشاوية واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء

2/10/358

## سطات: حسن خوداري

احتضنت قاعة الاجتماعات بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشاوية وردیغة، بحر هذا الأسبوع، حفل توقيع شراكة وتعاون بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء سطات وأكاديمية التعليم بسطات. الحفل حضرته عدة فعاليات تربوية وجمعوية وحقوقية، وافتتحه الأستاذ محمد لعوينة مدير الأكاديمية بكلمة ترحيبية أبرز خلالها الهدف من توقيع هذه الشراكة، والغاية من اختيار أكاديمية سطات كاعتراف وتقدير للعمل الذي أنجز وينجز في هذا مجال حقوق الإنسان بسطات والجهة عموما ،مضيفا أن الأكاديمية وكل الأطر التربوية بالمنطقة، على استعداد للتعاون والرفع من المؤسسات المدمج ثقافة حقوق الإنسان داخلها، وإيجاد فضاءات أوسع للقيام بمجموعة من الأنشطة في مجال حقوق الإنسان والمواطنة مع استعداد الأكاديمية التام للانخراط في هذا المجال. شميسة رياحة رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء سطات، اعتبرت الجهة منطقة استراتيجية زاخرة بالطاقات المتجددة، وتتوفر على مجموعة من الفاعلين في المجال، موضحة كون اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء سطات تبنت مبدأ العمل التشاركي في هذا الميدان، وفي إطاره تم عقد عدة لقاءات مع مسؤولي الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الشاوية وردیغة للتباحث حول سبل التعاون الممكنة مع وضع إطار عام لهذه الشراكة، وإنجاز وتتبع وتقييم أنشطة مشتركة بين الطرفين. اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تهدف من خلال شراكتها مع أكاديمية جهة الشاوية وردیغة لنشر ثقافة حقوق الإنسان، والنهوض بها داخل المؤسسات التعليمية للجهة، وإثراء وتعميم الفكر حول الديمقراطية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وكذا العمل على تطوير وتقوية كفاءات وقدرات مؤطري ومنشطي أندية المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بجهة الشاوية وردیغة. الحفل اختتم أشغاله بتوقيع اتفاقية الشراكة والتعاون، والتي وقعها عن الأكاديمية مديرها الأستاذ محمد لعوينة وعن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة الدار البيضاء سطات وقعتها رئيستها شميسة رياحة.ومعلوم أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات، تعتبر آلية جمعوية تغطي تراب كل من: الدار البيضاء- المحمدية- النواصر- مديونة- سطات- برشيد- الجديدة وسيدي بنور، وتضطلع بمهام حماية حقوق الإنسان والنهوض بثقافتها.

# تفجيرات 16 ماي.. لغز عمره عشر سنوات

عشر سنوات مضت على أحداث 16 ماي الإرهابية، التي خلفت 45 قتيلا، بمن فيهم الانتحاريون الاثنى عشر الذين فجّروا أنفسهم في خمسة أماكن مختلف بمدينة الدار البيضاء، العاصمة الاقتصادية للمغرب، حيث استهدفوا

–في ليلة جمعة– فندق «فرح» ومطعم «دار إسبانيا» والمقبرة اليهودية ومطعم «بوزيتانو» والنادي اليهودي..

لقد عاش المغرب خلال هذه الأحداث على وقع «الصّدمة» من هول ما حدث، بعدما كانت تصريحات عدّة تذهب في اتجاه أنّ «البلاد في منأى عن الإرهاب»، الذي ضرب في ذلك الوقت عددا من البلدان العربية، وبهذا خرج المغرب من «الاستثناء» بعد تعرُّضه لأول عمل إرهابي قلبَ العديد من الموازين.

شنت السّلطات الأمنية حملاتِ اعتقالٍ واسعة في صفوف كلّ من حامت حوله شبهة ارتباطه بسلسلة التفجيرات التي شهدتها المدينة، وهو الأمر الذي انتقدته بشدّة الجمعيات الحقوقية، بعد تسجيل خروقات وتجاوزات، جعلت أعلى سلطة في البلاد تعترف بها، وكان أول رقم رسميّ أعلنت عنه الحكومة في تلك الفترة هو اعتقال 1048 أشخاص خلال ثلاثة أشهر، ينتمون إلى مختلف التيارات الإسلامية، وُزّعوا على 20 محكمة، وتوبع 634 منهم على خلفية أحداث 16 ماي، لتتمّ محاكمتهم بالقانون الجنائيّ في انتظار صدور «قانون مكافحة الإرهاب»، الذي كان مُجرّدَ مشروع لم تتمّ المصادقة عليه بعد.

وفي خضمّ «الصّدمة» صودق على قانون مكافحة الإرهاب، الذي كان –إبان حكومة ادريس جطو– مثارَ جدل قوي بين فرَق الأغلبية والمعارَضة في مجلس النواب والمستشارين، من جهة وبين الجمعيات الحقوقية والحكومة، من جهة ثانية. كما أنّ شخصيات سياسية بارزة تنتمي إلى حزب العدالة والتنمية، الذي يقود الحكومة الحالية، عبّرت عن رفضها هذا القانون، قبل أن تنضمّ إلى قائمة الفرَق البرلمانية التي صوتت عليه ليدخل حيّز التنفيذ، وهو القانون الذي عادت الجمعيات الحقوقية –من جديد– لتطالب بإلغائه، بينما يطالب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتعديل بعض بنوده.

وخلال سنة 2007 تعرَّض المغرب، من جديد، لثلاثة تفجيرات، وقع أولها يوم 11 مارس، بعدما فجّر عبد الفتاح الرايدي، المعتقل السابق، نفسَه في مقهى للأنترنت في «سيدي مومن»، بعد مشادّات كلامية مع صاحب المقهى، ما أسفر عن إصابة أربعة أشخاص، وثاني حدث خلال السنة نفسها هو تفجيرات 10 أبريل، والتي خلّفت مقتل رجل شرطة وأربعة انتحاريين، وإصابة 19 شخصا بجروح متفاوتة.. وهي العمليات، التي كان حي «الفرح» مسرحا لها طيلة يوم كامل. أما ثالث حادث خلال هذه السنة فقد كان يوم 14 أبريل، بعدما قام انتحاريان (وهما شقيقان) بتفجير نفسيهما أمام قنصلية الولايات المتحدة الأمريكية في شارع مولاي يوسف في الدار البيضاء..

واصلت السّلطات الأمنية بعد ذلك تفكيك عدد من الخلايا الإرهابية، بلغت بين سنتي 2003 و2008 حوالي 50 خلية، وفق تصريحات رسمية، إلى أن اهتزّ المغرب، من جديد، على وقع تفجيرات مقهى «أركانة» بمراكش، وهي الأعنف من نوعها بعد أحداث 16 ماي، نظرا إلى حجم الخسائر في الأرواح البشرية 17 قتيلا –جلهم أجانب– و21 جريحا.

لم يُوقف ما عاشه المغرب من أحداث إرهابية، راح ضحيتَها مواطنون مغاربة وأجانب، الدّعوات إلى فتح تحقيق في أحداث 16 ماي الإرهابية، التي زعزعت المغربَ لأول مرة وفتحت الباب أمام عدد من التأويلات، دعوات صدرت عن المعتقلين على خلفية أحداث 16 ماي، وكذا عن الضحايا أنفسهم، الذين يَعتبرون أنّ الانتحاريين هم مُجرّد أدوات للتنفيذ، بينما المطلوب هو أن يتم كشف «العقل المدبّر»..

ومن أبرز الداعين إلى إعادة فتح تحقيق في أحداث 16 ماي الأمين العامّ لحزب العدالة والتنمية ورئيس الحكومة الحالي عبد الإله بنكيران، فقبل وصوله إلى المسؤولية بشهور، ناشَد بنكيران الملكَ محمدا السادس إعادة فتح تحقيق في تفجيرات الدّار البيضاء.

ورغم مرور عقد من الزّمن على تفجيرات الدار البيضاء لم يتم كشفُ مَن كان (كانوا) وراء هذه الأحداث. ولعلّ الحكومة الحالية مطالَبة اليوم بالجواب عنُ هذا السؤال، بعدما وصلت إلى سدة الحكم ويرأس أحد قياديها وزارة العدل والحرّيات، والذي يمكنه أن يأمر النيابة العامّة بفتح تحقيق حول من كان خلف أحداث 16 ماي، وهو اللغز الذي شغل الكثيرين.

ومع حلول الذكرى العاشرة لتفجيرات الدار البيضاء، يسترجع ضحايا الإرهاب، الذين قُدّر لهم أن يَنجُوا من الأحداث المتعاقبة على المغرب، ذكرياتهم الأليمة، ومعهم عائلات الضحايا، الذين رُزئوا في أقرب الناس إليهم، والذين خلفوا خلفهم أراملَ ويتامى. وفي الجهة الأخرى، هناك عائلات المعتقلين على خلفية قانون مكافحة الإرهاب، الذين لهم معاناتهم الخاصّة.

أعد الملف – خديجة عليموسى –محمد الرسمي

الفقيه بن صالح

# معتقل سياسي سابق يطالب بتسوية وضعيته

المساء

9065/7

طالب معتقل سياسي سابق، موظف بالمكتب الجهوي لتادلة الفقيه بن صالح، بجبر ضرره وتسوية وضعيته الإدارية والمالية، اعتمادا على المقرر التحكيمي رقم 892 الصادر عن هيئة الإنصاف والمصالحة، مهددا بالدخول في إضراب عن الطعام إلى غاية تحقيق مطلبه. وطالب مصطفى ندير بجبر كافة الأضرار التي لحقت به، موضحا أنه مازال ينتظر تنفيذ وتفعيل هذه التوصية. وتساءل المعتقل السياسي السابق عن عدم الاستجابة للتوصية، وهو الأمر الذي لم يستسغه ووضعه أمام تساؤلات كثيرة تتمحور حول عدم تنفيذ إدارة المكتب الجهوي لتادلة والحكومة قرارات هيئة الإنصاف والمصالحة.

فرغم الاحتجاجات والاعتصامات ورغم مراسلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وعدة جهات أخرى، إضافة إلى تدخل المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف لا زال ملفه، يقول مصطفى، يراوح مكانه مما يعتبر انتهاكا سافرا للمواثيق والمقاربات المتعلقة بالعدالة الانتقالية، وأن عدم تنفيذ التوصيات بما فيها توصيته يعتبر تحقيرا لمقرر تحكيمي صادر عن هيئة مؤسسة بموجب ظهير صادق على قانونها الأساسي وتقريرها الختامي ملك المغرب.

واستغرب ندير مصطفى كيف أنه رغم مرور خمس سنوات مازالت لم تفعل التوصية المتعلقة بحالته، مطالبا رئيس الحكومة بإصدار قرار استثنائي في قضيته بأثر رجعي وإلزام الجهات المسؤولة بالتدخل الفوري من أجل تفعيل هذه التوصية محملا كامل المسؤولية لإدارة المكتب الجهوي لتادلة.

# استعراض التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية خلال منتدى إقليمي بالقاهرة

6932/3

قدم فريق من الخبراء والحقوقيين المغاربة تجربة المغرب في مجال العدالة الانتقالية، في جلسات الأولى لأعمال المنتدى الإقليمي العربي حول (العدالة الانتقالية في العالم العربي .. التحديات والفرص) الذي افتتحت أشغاله نهاية الأسبوع المنصرم بالقاهرة.

ففي عرض تحت عنوان «العدالة الانتقالية.. التجارب الدولية والحالة المغربية»، استعرض محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الخصائص العامة للتجربة المغربية والتي لخصها في فتح مسلسل تسوية ماضي الانتهاكات في ظل نفس النسق السياسي والدستوري في محاولة لإنجاز القطيعة ضمن الاستمرارية على خلاف باقي التجارب الوطنية عبر العالم.

وتابع الصبار أن بقاء ضحايا الاختفاء القسري ولمدة طويلة أحياء بعد أيضا خاصية فريدة في التجربة المغربية، مبرزا أن هيئة الإنصاف والمصالحة كانت لها ولاية موسعة في هذا الملف حيث تولت إجراء الأبحاث والتحريات في أصناف متعددة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبيل الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي طويل الأمد والإعدام خارج نطاق القانون والنفي الاضطراري.

وسجل أن المغرب عرف منذ بداية التسعينيات تطورات هامة في المشهد الحقوقي العام تجلت في الانفراج السياسي وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين ومراجعة عدد من التشريعات ذات الصلة بحقوق الإنسان وإجراء مصالحة سياسية مع جزء أساسي من المعارضة أفضت إلى حكومة التناوب واختراق مقولات حقوق الإنسان للخطاب الرسمي.

واستعرض الصبار تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة والتي تضمن تقريرها النهائي بالأساس تحليلا للسياقات التاريخية والسياسية التي صاحبت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وتحديد أماكن الاعتقال السرية وتحديد مصير المئات من مجهولي المصير.

من جهته ذكر النقيب محمد مصطفى الريسوني عضو هيئة التحكيم المستقلة للتعويض وعضو هيئة الإنصاف والمصالحة أن المغرب شهد ما بين 1956 و1999 مظاهرات شعبية تميز الرد عليها بتسجيل خروقات وانتهاكات واعتقالات ومحاكمات شابت جلها خروقات قانونية ومسطرية، قبل أن يبدأ منذ مطلع التسعينيات في تصفية ماضي انتهاكات حقوق الانسان.

وذكر بتنصيب المجلس الاستشاري لحقوق الانسان سنة 1990 وما تلاه من شروع في إصلاح الترسانة القانونية وملاءمتها مع المواثيق الدولية وإلغاء البعض منها لمخالفته الصريحة لمبادئ حقوق الإنسان.

وتطرق الريسوني للعمل الذي قامت به هيئة التحكيم المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي منذ تاسيسها سنة 1999 والتي كانت اللبنة الأولى للعدالة الانتقالية بالمملكة، موضحا أن الهيئة اعتمدت في عملها على آليات العدالة الانتقالية سواء في التقصي والبحث والاستماع وإصدار المقررات بالتعويض بالاضافة إلى قواعد موضوعية وشكلية متعارف عليها في هذا الصدد.

أما إدريس بلماحي عضو مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، فتطرق لموضوع الحكامة الأمنية في مسلسل العدالة الانتقالية، وذكر في هذا الصدد بتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة لإصلاح قطاع الأمن سواء على مستوى التشريع أو على مستوى السياسات العمومية ومسؤولية الجهاز التنفيذي.

وأشار إلى أن هذه التوصيات تضمنت بالخصوص إعداد إستراتيجية وطنية لضمان مساءلة قوات الأمن والجهاز التنفيذي تكون منسجمة ومندمجة لمكافحة الإفلات من العقاب وتنص على إجراءات فعالة وإجبارية وشفافة وكذا آليات مراقبة عادلة.

وخلص بلماحي إلى أن جوهر الإصلاح الأمني باعتباره جزء من التنمية البشرية هو حماية الإنسان وتوفير الطمأنينة للمواطن وشدد على أن نجاح الحكامة الأمنية هو صمام أمان لنجاح العدالة الانتقالية برمتها.

وقد اعتبر الحبيب بلكوش رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية أن تقديم التجربة المغربية خلال هذا المنتدى الإقليمي هو حدث متميز لما تحظى به من تقدير من لدن مختلف المنظمات الحقوقية.

وأبرز أن المدخل الأول لتجربة العدالة الانتقالية بالمغرب هو كونها جاءت في سياق خاص لأنها وليدة رؤية استشرافية للمؤسسة الملكية بشأن التحولات المطلوب تحقيقها لترسيخ الخيار الديمقراطي للمملكة.

وقال إن هذه العدالة كانت لها عدة تجليات على المستوى السياسي من خلال حكومة التناوب وعلى المستوى الثقافي من خلال إقرار اللغة الامازيغية وعلى المستوى المجتمعي من خلال الاعتراف بمكانة المرأة في مدونة الأسرة وعلى المستوى الحقوقي من خلال معالجة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتابع بلكوش أن العدالة الانتقالية تحققت في سياق مسلسل من الإصلاحات بفضل الإرادة الملكية وفي تفاعل تام مع مطلب الحركة الحقوقية لأن العدالة الانتقالية في المغرب لم تكن مطلبا سياسيا وحزبيا بقدر ما كانت مطلبا حقوقيا صرفا.

وأوضح أن من أبرز سمات المرحلة الانتقالية في المغرب كونها تحققت في ظل استمرارية النظام الملكي الذي قام بتقييم اداء مؤسسات الدولة منذ الاستقلال حتى سنة 1999 من خلال تقريرين أساسيين هما تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة وتقرير الخمسينية في مجال التدبير الاقتصادي.

وأكد أن المغرب نجح في استشراف التحولات التي شهدها العالم العربي ضمن ما يعرف بـ«الربيع العربي» وهو ما جعل تجربة المملكة ذات حضور قوي عند الحديث عن نماذج الانتقال الديمقراطي في البلدان التي شهدت تحولات سياسية.

وشدد على أن العدالة الانتقالية لا يجب أن تكون بديلا عن الانخراط السياسي في ترسيخ الاختيار الديمقراطي بقدر ما هي آلية مرافقة للتحول السياسي لمعالجة ماضي الانتهاكات ولتقوية مقومات دولة القانون حتى لا تتكرر مآسي الماضي في مجال الانتهاكات.

وفي نفس السياق استعرضت أمينة بوعياش عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان عددا من الدروس المستفادة من التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية من أبرزها دور المجتمع المدني كفاعل أساسي في بلورة الاقتراحات وتفعيلها.

وأشارت إلى دور المؤسسات الوطنية في متابعة وتنفيذ مطالب مختلف الفاعلين الحقوقيين وهو ما نتج عنه توسيع اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتوسيع آليات اشتغاله في مجال حماية حقوق الإنسان.

وسجلت بوعياش توسع مجال الحريات العامة في المغرب وتدعيم احترامه للالتزامات الدولية من خلال التوقيع على عدد من اتفاقيات حقوق الإنسان وخاصة المتعلقة بالاختفاء القسري ومناهضة التعذيب بالاضافة الى حضور قوي لحقوق الانسان في الدستور الجديد بدء بالديباجة ومرورا بعدد من المقتضيات والأحكام التي تسير في اتجاه ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان.

يذكر أن منتدى العدالة الانتقالية في العالم العربي تنظمه المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مركز دراسات حقوق الانسان والديمقراطية وبرنامج الأمم المتحد ة للتنمية ويستمر على مدى يومين.

ويسلط المنتدى الضوء على التحديات التي تواجهها الدول العربية في مجال العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي واستعراض عدد من التجارب في هذا المجال ودور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق هذا الانتقال وبحث أنماط العدالة الملائمة لمختلف مراحل الانتقال لكل نظام سياسي.

المغربية الصحراء

### اعتبرت الاعتداء على قبره سعيا إلى المس بذاكرته كرمز للنضال الحقوقي

# مؤسسة بنزكري تدعو إلى إعطاء طابع خاص لذكرى رحيله

8477/3

ليلى أنوزلا

أكدت مؤسسة «إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية» أن الطريقة التي وقع بها الاعتداء على قبر الراحل تؤشر بجلاء «على النية الإجرامية للذين أقدموا على هذا الفعل الشنيع»، معلنة أن الهدف من وراء الاعتداء هو «المس بذاكرة الفقيد كرمز للنضال الحقوقي بالمغرب ومعلمته الأساسية، خاصة في علاقة بملفات الانتهاكات الجسيمة، وبمسار العدالة الانتقالية وطي صفحة الماضي الأليمة، والتطلع إلى مستقبل أفضل من أجل صيانة واحترام الحقوق الفردية والكرامة الإنسانية».

وأدانت المؤسسة، في بيان توصلت «المغربية» بنسخة منه، الاعتداء على قبر الراحل في أواخر أبريل الماضي، محملة المسؤولية المباشرة في وقوعه « إلى كل من يحرض ويغذي ثقافة الإقصاء والتكفير».

وناشدت المؤسسة السلطات لتتحمل «مسؤوليتها من أجل الكشف عن مرتكبي هذا النوع من التصرفات والأفعال المشينة، وحتى تضع الجميع أمام مسؤولياته، وتقع المحاسبة الصارمة لمقترفي هذا الفعل الإجرامي»، مضيفة أنها تقدمت بشكاية ضد مجهول إلى النيابة العامة المختصة، بعد أن أرسلت من يمثلها للوقوف في عين المكان على ما جرى إثر ورود خبر الاعتداء الشنيع على قبر الراحل.

وسجلت المؤسسة أن «هذا الفعل الإجرامي اقترف أياما قبل حلول الذكرى السنوية لرحيل الفقيد»، موجهة نداء «بأن يكون للذكرى هذه السنة طابع خاص، يتذكر فيه الجميع مضمون القيم التي ناضل من أجلها الفقيد خلال مسيرته النضالية، من أجل حماية الحريات الفردية والفكرية والسياسية والنهوض بها في ظل الاحترام الكامل للكرامة الإنسانية».

يذكر أن قبر الراحل إدريس بنزكري تعرض للتخريب يوم 29 أبريل الماضي من طرف جهات مجهولة، إذ جرى تكسير شاهد قبره الموجود بقرية أيت واحي، قرب مدينة تيفلت، لأسباب تظل مجهولة لحد الآن.

ويعد الراحل بنزكري، الذي تحل ذكرى وفاته يوم 20 ماي، من رواد حقوق الإنسان بالمغرب، الذين ساهموا في رد الاعتبار لضحايا سنوات الرصاص، من خلال قيادته هيئة الإنصاف والمصالحة، التي كلفت بجبر الضرر لهؤلاء الضحايا.

وتوفي بنزكري، المعتقل السياسي السابق، يوم 20 أبريل سنة 2007، عن عمر يناهز 57 سنة، بعد تتويج مساره عبر رئاسة هيئة الإنصاف والمصالحة، ورئاسة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بطي ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وطي صفحة الماضي الأليمة والتطلع إلى مستقبل أفضل، تصان وتحترم فيه الحقوق الفردية والكرامة الإنسانية.

# معرض طنجة الدولي للكتب والفنون يحتفي في اختتام برنامجه بكتاب 'المغرب الصحراوي'

14.05.2013 | 12:12

انسدل الستار نهاية هذا الأسبوع على الدورة ال17 لمعرض طنجة الدولي للكتاب والفنون ببرمجة ختامية تم تخصيصها لثقافة وطبيعة وأسلوب المعيش في الأقاليم الجنوبية للمملكة.

وتميز اليوم الأخير من هذا المعرض، الذي نظمه المعهد الفرنسي بطنجة، تحت شعار "مديح التأني" في إطار الموسم الثقافي الفرنسي-المغربي 2013 بشراكة مع جمعية طنجة الجهة للعمل الثقافي، بتقديم كتاب "المغرب الصحراوي" لمؤلفه سعد التازي وبحفل للموسيقى الحسانية لمجموعة "سلام يمدح".

ويتضمن كتاب "المغرب الصحراوي"، الصادر ضمن منشورات سيتاديل ومازينود، 230 صورة التقطها الكاتب الصحفي المصور سعد التازي، رئيس تحرير صحيفة (لو سوار إيكو)، وجميعها تسلط الضوء على شساعة وغنى وصفاء وهدوء صحراء جنوب المغرب.

ومن هذه الزاوية، يمثل الكتاب، إطلالة حقيقية على جمال الطبيعة الصحراوية في شساعتها، عبر اختيار لمجموعة من الصور من بين مخزون يصل إلى 50 ألف صورة التقطها سعد التازي ما بين 2005 و2012.

وبهذا الخصوص، أوضح سعد التازي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذا الكتاب ابتغى تسليط الضوء على الجمال والغنى الطبيعي والبشري للصحراء المغربية، وجذب الانتباه إلى المناظر الطبيعية والحواضر والأماكن الغائبة من دائرة المسالك السياحية المعتادة، محتفيا بالتنوع الثقافي وبطبيعة المغرب، ومحرضا على اكتشاف الأقاليم الجنوبية باعتبارها مكونا أساسيا من هذا التنوع.

ومن جهة أخرى، تميز اليوم الأخير لهذه التظاهرة الثقافية، وفي إطار شراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتقديم معزوفات حسانية من توقيع مجموعة سلام يمدح، المعروفة باسم منات عيشاتة (كلميم) والمدرجة أعمالها ضمن أول أنطولوجيا للموسيقى الحسانية أصدرتها وزارة الثقافة سنة 2001..

الصباح
يومية مغربية شاملة

# اتفاقية شراكة بسطات حول تعميم مبادئ حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية

4096/8

وقعت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء- سطات والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشاوية ورديغة، الثلاثاء الماضي، اتفاقية شراكة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بالوسط المدرسي.

وأبرزت رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، في كلمة بالمناسبة، أهمية هذه الاتفاقية التي تندرج في إطار إستراتيجية اللجنة الجهوية الرامية إلى إرساء وإعطاء دينامية لسياسة القرب مع المجتمع المدني، مشيرة إلى أن الهدف المنشود يتمثل في تعميم ثقافة حقوق الإنسان بالوسط المدرسي من خلال مبادرات للتربية والتكوين والتحسيس بالقيم والمبادئ الأساسية للتربية على ثقافة حقوق الإنسان.

من جانبه، أشار مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين إلى أهم ما تحقق في إطار الشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، منذ إحداثها، مبرزا دور التربية في تعزيز المواطنة القائمة على مبادئ التسامح والمساواة والديمقراطية.

وتهدف هذه الاتفاقية، التي وقعها مدير الأكاديمية محمد لعوينة ورئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان شميشة رياحة، إلى تعميم مبادئ حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية التابعة لأكاديمية جهة الشاوية ورديغة، وترسيخ ثقافة واحترام حقوق الإنسان بكافة مستويات التعليم في مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وتقوية قدرات الفاعلين والمنشطين بنوادي المواطنة وحقوق الإنسان بالمدارس.

هشام الأزهري (سطات)

# أكادير لؤلؤة الساحل الجنوبي المغربي في الدورة الخامسة من فعاليات المهرجان الدولي للفيلم الوثائقي

MAY 14, 2013

أكادير . 'القدس العربي' . من زبيدة الخواتري: تحتضن مدينة أكادير المغربية العديد من المهرجانات الدولية كمهرجان أكادير الدولي للتسامح ، ثم محلية كمهرجان تيميثار للموسيقى الأمازيغية الى جانب مهرجان أخر ظهر منذ خمس سنوات وهو المهرجان الدولي للفيلم الوثائقي، وهي مبادرة ساهم فيها المجلس الجماعي للمدينة بتعاون مع مجموعة من الفعاليات الثقافية والفنية المغربية والأجنبية من أجل ابراز خصوصية الشريط التسجيلي وأهميته الفنية والثقافية والاجتماعية وغير ذلك حيث تشارك في كل دورة أفلام متنافسة تتنوع رؤيتها الفنية والفكرية لكنها تلتقي في شكلها الوثائقي ، وتنظم كل سنة مسابقة يشارك فيها مبدعون عرب وأجانب وتتوج لجنة التحكيم الأفلام الفائزة في الدورة في جو من المنافسة لا يخلو من المتعة.

وخلال سنة 2013 اختارت اللجنة المنظمة الفترة الممتدة من 22 الى 28 نيسان/ أبريل لرفع الستار عن فعاليات الدورة الخامسة من المهرجان الدولي للفيلم الوثائقي التي تضم مجموعة من الأفلام الطويلة والقصيرة منها عشرة أفلام طويلة من مختلف أنحاء العالم وهي المشاركة فعليا في المسابقة ومنها فيلمان مغربيان الأول: 'امرأة الكاميرا' الذي يحمل توقيع كريمة الزوبير ، والثاني من ابداع يوسف آيت المنصور بعنوان: 'باسم أخي'. كما تنافس على جوائز هذا الملتقى 12 فيلما من مختلف الآفاق الجغرافية واللغوية والثقافية (المغرب الكبير والشرق الأوسط وأوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا) تحت إشراف لجنة تحكيم تضم أربعة أعضاء. وتواصل حفل الافتتاح بعرض شريط 'امرأة وكاميرا' للمخرجة المغربية كريمة زبير والذي فاز بجائزة المسابقة وتدور أحداثه حول قصة خديجة امرأة مطلقة دأبت على كسب قوت يومها من تصوير حفلات الأعراس بالدار البيضاء سرعان ما وجدت نفسها أمام معضلة حقيقية وقرار صعب بعدما طالبتها أسرتها بالتخلي عن مورد رزقها الوحيد. وقد أقيمت على هامش المهرجان دورات تكوينية لتعريف الشباب والأطفال على السواء بماهية الفيلم الوثائقي وحرص المنظمون على تنظيم ورشات مفتوحة لفائدة طلاب الجامعة من خلال تثبيت شاشات لعرض الأفلام. وقد عرف المهرجان احتفاء خاصا بالسينما السورية من خلال تكريم المخرج السوري عروة نيرابية.وفي كلمة للسيد عروة نيرابية ضيف شرف هذه الدورة، اعتبر أن كل استثمار في العمل الثقافي المتنور يعود بمردود اجتماعي كبير وكل تقصير فيه يؤدى عنه بالدم والنار وأكد أن الفيلم الوثائقي يمكن أن يصور بتكاليف بسيطة باعتباره خاليا من أي تعقيد ولا يحتاج لأي امكانيات كبيرة..

كما تنافس على ألقاب المهرجان عدد من الأشرطة الوثائقية من مختلف بلدان العالم، علما بأن هذه الدورة تتميز على غرار سابقاتها ببانوراما للأفلام المغربية والعربية والإفريقية التي أنجزت ما بين سنتي 2011 و 2012 على اختلاف مدتها.

ومن مستجدات الدورة أيضا تنظيم ندوة حول موضوع 'السينما الوثائقية رافعة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان' بمبادرة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبتعاون مع جمعية الثقافة والتربية بواسطة السمعي البصري الهيئة المشرفة على تنظيم المهرجان.

وقد عرف اليوم الأخير تنظيم حفل الاختتام بإعلان نتائج المسابقة الرسمية وعرض الفيلم اللبناني 'النادي اللبناني للصواريخ'.

في النتائج حصل فيلم 'عالم ليس لنا' لمهدي فليفل من لبنان وبريطانيا على جائزة الجمهور وحصل فيلما 'امرأة وكاميرا' لكريمة الزبير و'حتى الطير يحتاج عشه' لكريستين شونسو فانسن ترانتيغون كرونو على جائزة حقوق الإنسان.

عادت جائزة لجنة التحكيم لفيلم 'التلاكو' لحميد دييدو من فرنسا اما الجائزة الكبرى فألت لفيلم 'عالم ليس لنا' لمهدي فليفل.

# السلفيون يتظاهرون أمام البرلمان للتنديد بالتعذيب الممنهج ضد معتقليهم منذ 10 سنوات

الثلاثاء, 14 أيار/مايو 2013 23:28 لكم. كوم

لكم. كوم . تنظم "اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين" وقفتين احتجاجيتين يوم الخميس 16 ماي، الأولى أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الساعة العاشرة صباحا، فيما الوقفة الثانية ستخوضها أمام البرلمان في حدود الساعة الثانية عشر بعد الظهر.

وتأتي هاتين الوقفتين، وفقا لبيان صادر عن اللجنة توصل الموقع بنسخة منه، بمناسبة ذكرى أحداث 16 ماي بالدار البيضاء، ليؤكد أصحاب الوقفتين من خلال شكلهما الإحتجاجي على عدم وجود مبادرة جادة لإنهاء معاناة مئات المعتقلين الإسلاميين وعوائلهم.

كما عزى البيان وقفتي اللجنة المنظمتين تحت شعار: "عشر سنوات على أحداث 16 ماي ولازلنا نطالب بكشف الحقيق الغائبة"، أيضا إلى استمرار الدولة في سياسة التعذيب الممنهج على مدار عشر سنوات للمعتقلين الإسلاميين.

يشار إلى أن رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران كان قد طلب من الملك في إحدى خطبه بإعطاء أمره لفتح تحقيق في أحداث 16 ماي عندما كان في المعارضة قبل أن يصوم عن الحديث في الموضوع نهائيا حين أصبح رئيسا الحكومة وبالتالي رئيسا مباشرا لرئيس النيابة العامة الذي له كامل الصلاحيات لفتح تحقيق في أحداث 16 ماي التي قال عنها بنكيران وهو في المعارضة: إذا كان نبي الله ابراهيم قد شكك في وجود الله آلا يحق لبنكيران أن يشكك في أحدث 16 ماي".

.

# قاضي التحقيق يستمع للقوات العمومية في قضية الطالب الذي سقط من الطابق الرابع بالحي الجامعي لمراكش سنة 2008

الثلاثاء, 14 أيار/مايو 2013 13:55 لكم. كوم

لكم. كوم . علم الموقع من الطالب الباهي عبد الكبير، الذي كان قد سقط من الطابق الرابع للحي الجامعي بمراكش سنة 2008، على خلفية اقتحام الحي من طرف القوات العمومية، أن قاضي التحقيق بإستئنافية مراكش سيستمع للقوات العمومية يوم 15 ماي الجاري، بعد أن جرى الإستماع إليه رفقة شهوده، يوم 13 مارس 2013. ونظرا لتشعب مسار قضية هذا الطالب آثر الموقع أن ينقل تفاصيلها وحيثياتها لزواره كما وردت حرفيا في رسالة توصل بها موقع "لكم. كوم" من المعني شخصيا وهذا نص الرسالة:

السلام عليكم

انا الباهي عبد الكبير طالب مغربي من مدينة السمارة بالصحراء سبق وان تعرضت الى اعتداء همجي من طرف قوات الامن المغربية اد تم رميي من الطابق الرابع للحي الجامعي بمراكش.

و تعود تفاصيل قضيتي الى يوم 14 ماي 2008 حيت اقتحمت القوات العمومية الحي الجامعي بمراكش عقب مسيرة طلابية، كنت حينها طالب في السنة الثانية و مستفيد من الحي الجامعي اقطن بعمارة خالد ابن الوليد.

في حدود الثالثة زوالا اقتحمت قوات الامن الحي الجامعي و عنفت الطلبة بقوة بالغة و كانت الاصابات بالغة و كنت من بين المصابين اذ صعدنا الى أعلى سطح العمارة للاختباء الا أن قوات الأمن لحقت بنا إلى أعلى الأسطح و قامت برميي من الطابق الرابع أنا و عدت طلبة آخرين تسبب لي بكسر في العمود الفقري والأضلع مع عجز 80 في المائة و إعاقة بشواهد طبية سأرسلها مرفوقة مع رسالتي هته بعد إجرائي لعمليتين على مستوى العمود الفقري بدأت أتحرك بالكرسي المتحرك و قمت بالترويض الطبي المكلف فتحسنت الحالة بدأت باستعمال العكاكيز قمت في يوم 14 ماي 2009 الذكرى الأولى لهذا الاعتداء بالاعتصام أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان و إضراب عن الطعام ملفوفا بكفني، أعطيت لي بعض الوعود لما أحسست أنها غير جدية عدت للاعتصام مرتين كما قمت و أحلت شكاية على المجلس الاستشاري لحقوق الانسان بالرباط الذي أحالها على محكمة الاستئناف بمراكش سجلت تحت رقم 693/س/2008 بعد حفظها لأزيد من ثلاث سنوات تم تحريك المسطرة حيت استمعت إلي الشرطة القضائية و كذا تم الاستماع إلى شاهدين، تم بعد دلك إحالة الملف على السيد قاضي التحقيق بالغرفة الثانية السيد عبدر الرحيم المنتصر استمع الي أنا و شاهدين يوم الأربعاء 13 مارس 2013 و سيستمع إلى الشرطة يوم 15 ماي 2013 كما قمت بعدت مراسلات و اعتصمت أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلا ان قوات الامن فكت اعتصامي بالقوة وقع هذا الشيء و المغرب يتحدث عن دستور جديد و احترام حقوق الانسان و راسلت وزير العدل و الحريات فاحيلت شكايتي على مصلحة الشؤون الجنائية و العفو تحت رقم 1628/2012 بعدها تم توجيهي لدى الوكيل العام للملك بمراكش تحت عدد 3/20779 كمرجع الإحالة، هذا و قد سبق لمدير ديوان وزارة الصحة ان اتصل بي لكن الحالة الصحية لحد الان غير جيدة بالمرة للأسف و كذا سبق و أن راسلتني وزارة الداخلية لكن لم يقدموا لي حلا فعليا لقضيتي. الآن قضائيا مازالت القضية تراوح مكانها بمحكمة الاستئناف لم يتم احالتها على الجلسة و هدا ما يفسر عدم جديتهم في ايجاد حل قويم ينهي ماساتي بشكل نهائي ، ناهيك عن المضايقات التي أتعرض لها عند كل اعتصام".

## Justice transitionnelle

# Des experts arabes veulent tirer profit de l'expérience marocaine

***Des juristes et experts, réunis dimanche et lundi dans le cadre d'un congrès international sur «la justice transitionnelle...opportunités et défis», ont manifesté un grand intérêt pour tirer profit de l'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle.***

3/11678

Au terme de ce congrès auquel ont pris part les représentants de 13 pays arabes, les participants ont mis l'accent sur l'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle, qualifiée de «modèle dans la région arabe».

Ils ont souligné «l'exemplarité» de cette expérience, notamment les recommandations de l'Instance Equité et réconciliation (IER) visant à opérer une réforme globale.

Dans ce sens, les représentants des pays concernés par la question de la justice transitionnelle, notamment la Tunisie, La Libye, l'Egypte, l'Irak, le Soudan et le Yémen, ont insisté sur la nécessité de suivre le modèle du Royaume en matière de justice transitionnelle et l'IER, dont l'objectif consistait à régler le dossier des violations passées des droits de l'Homme et consolider l'Etat de droit.

Ces pays concernés par la transition démocratique sont appelés à suivre ce modèle à travers l'analyse des résultats des travaux de l'IER et les perspectives pour le domaine des droits de l'Homme à la lumière des réformes politiques et constitutionnelles entreprises au cours des dernières années, ont souligné les intervenants.

Les participants ont été également unanimes à souligner l'impératif d'adopter cette méthodologie pour permettre à ces pays de tourner la page des violations passées des droits de l'Homme et opérer une transition vers une justice permanente qui puise sa force dans l'Etat de droit.

Pour eux, il est nécessaire de se baser sur les fondements primordiaux de la justice transitionnelle consistant notamment à faire connaitre la vérité sur les violations passées des droits de l'Homme, la réparation des préjudices et le lancement d'un processus de réformes législatives, politiques, judiciaires et sécuritaires pour éviter que de tels actes ne se reproduisent à l'avenir.

Lors de ce congrès, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), représenté par son secrétaire général, Mohamed Sebbar, a mis l'accent sur les caractéristiques de l'expérience du Royaume, rappelant notamment l'ouverture du processus de règlement des dossiers des violations passées des droits de l'Homme dans le cadre du même contexte politique et constitutionnel avec le but de rompre avec le passé.

Le Maroc a connu, depuis le début des années 90, des développements significatifs dans le domaine des droits de l'Homme, marqués par une ouverture politique, la libération des détenus politiques, le retour des exilés et la révision d'un certain nombre de législations en la matière, ainsi que la réconciliation politique avec une grande partie de l'opposition et qui a abouti à l'installation d'un gouvernement d'alternance, a souligné M. Sebbar. Pour sa part, Me Mohammed Mustafa Raissouni, membre de l'Instance indépendante d'Arbitrage pour l'indemnisation et de l'IER, a rappelé l'installation en 1990 du Conseil consultatif des droits de l'Homme qui a été suivie de la refonte de l'arsenal juridique et son adaptation aux conventions internationales.

Dans ce sens, le juriste a fait savoir que le travail accompli par l'Instance d'Arbitrage Indépendante pour la réparation des préjudices matériels et moraux subis par les victimes de la disparition et de la détention arbitraire et leurs ayants droits s'est basé sur les mécanismes de la justice transitionnelle en matière d'enquête, d'investigation et d'écoute ou d'indemnisation.

De son côté, le président du Centre d'études des droits de l'Homme et de la démocratie (CEDHD), Lahbib Belkouch, a souligné que l'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle est le fruit d'une vision prospective de l'institution monarchique pour consolider le choix démocratique auquel s'est engagé le pays.

Il a dans le même sillage rappelé le «contexte particulier» de l'expérience marocaine consistant en le lancement de réformes dans le cadre de la continuité et en se basant sur les acquis antérieurs dans le domaine politique.

Pour sa part, Driss Belmahi, membre du Centre des Etudes en Droits Humains et Démocratie a évoqué la question de la gouvernance sécuritaire et son rôle dans le processus de justice transitionnelle, rappelant à cet égard les recommandations de l'IER visant à réformer le secteur de la sécurité au Maroc, tant sur le plan législatif que des politiques publiques ou au niveau de la responsabilité du pouvoir exécutif.

Il a souligné que les recommandations comprenaient notamment l'adoption et la mise en œuvre d'une stratégie nationale intégrée de lutte contre l'impunité à travers, outre des réformes juridiques, la mise en place de mesures efficaces et transparentes et des mécanismes de contrôle justes.

Dans le même ordre d'idées, Mme Amina Bouayach, membre du conseil d'administration de l'Organisation arabe des droits de l'Homme, a mis l'accent sur un certain nombre de leçons tirées de l'expérience marocaine dans le domaine de la justice transitionnelle, notamment le rôle de la société civile comme un acteur majeur dans le développement et la concrétisation des propositions.

Elle a souligné le rôle des institutions nationales dans le suivi et la mise en oeuvre des revendications des différents acteurs, ce qui a abouti à l'élargissement des prérogatives du CNDH et des champs de son intervention.

Mme Bouayach a noté un élargissement du champ des libertés publiques au Maroc et le respect des obligations internationales par la signature d'un certain nombre de conventions relatives aux droits humains, notamment celles se rapportant aux disparitions forcées et à la torture.

Ce forum est initié par l'Organisation arabe des droits de l'homme en coopération avec le Centre des Etudes en Droits Humains et Démocratie et le Programme des Nations Unies pour le Développement.

# L'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle suscite l'intérêt des experts arabes

*Tunisiens, Libyens, Egyptiens, Irakiens, Soudanais et Yéménites intéressés*

Des juristes et experts, réunis dimanche et lundi dans le cadre d'un congrès international sur «La justice transitionnelle...opportunités et défis», ont manifesté un grand intérêt pour tirer profit de l'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle.

Au terme de ce congrès auquel ont pris part les représentants de 13 pays arabes, les participants ont mis l'accent sur l'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle, qualifiée de «modèle dans la région arabe».

Ils ont souligné «l'exemplarité» de cette expérience, notamment les recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER) visant à opérer une réforme globale.

Dans ce sens, les représentants des pays concernés par la question de la justice transitionnelle, notamment la Tunisie, la Libye, l'Egypte, l'Irak, le Soudan et le Yémen, ont insisté sur la nécessité de suivre le modèle du Royaume en matière de justice transitionnelle et l'IER, dont l'objectif consistait à régler le dossier des violations passées des droits de l'Homme et consolider l'Etat de droit.

Ces pays concernés par la transition démocratique sont appelés à suivre ce modèle à travers l'analyse des résultats des travaux de l'IER et les perspectives pour le domaine des droits de l'Homme à la lumière des réformes politiques et constitutionnelles entreprises au cours des dernières années, ont souligné les intervenants.

Les participants ont été également unanimes à souligner l'impératif d'adopter cette méthodologie pour permettre à ces pays de tourner la page des violations passées des droits de l'Homme et opérer une transition vers une justice permanente qui puise sa force dans l'Etat de droit.

Pour eux, il est nécessaire de se baser sur les fondements primordiaux de la justice transitionnelle consistant notamment à faire connaître la vérité sur les violations passées des droits de l'Homme, la réparation des préjudices et le lancement d'un processus de réformes législatives, politiques, judiciaires et sécuritaires pour éviter que de tels actes ne se reproduisent à l'avenir.

Lors de ce congrès, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), représenté par son secrétaire général, Mohamed Sebbar, a mis l'accent sur les caractéristiques de l'expérience du Royaume, rappelant notamment l'ouverture du processus de règlement des dossiers des violations passées des droits de l'Homme dans le cadre du même contexte politique et constitutionnel avec le but de rompre avec le passé.

Le Maroc a connu, depuis le début des années 90, des développements significatifs dans le domaine des droits de l'Homme, marqués par une ouverture politique, la libération des détenus politiques, le retour des exilés et la révision d'un certain nombre de législations en la matière, ainsi que la réconciliation politique avec une grande partie de l'opposition et qui a abouti à l'installation d'un gouvernement d'alternance, a souligné M. Sebbar.

Pour sa part, Mohammed Mustafa Raissouni, membre de l'Instance indépendante d'arbitrage pour l'indemnisation et de l'IER, a rappelé l'installation en 1990 du Conseil consultatif des droits de l'Homme qui a été suivie de la refonte de l'arsenal juridique et son adaptation aux conventions internationales.

Dans ce sens, le juriste a fait savoir que le travail accompli par l'Instance d'arbitrage indépendante pour la réparation des préjudices matériels et moraux subis par les victimes de la disparition et de la détention arbitraire et leurs ayants droit s'est basé sur les mécanismes de la justice transitionnelle en matière d'enquête, d'investigation et d'écoute ou d'indemnisation.

De son côté, le président du Centre d'études des droits de l'Homme et de la démocratie (CEDHD), Lahbib Belkouch, a souligné que l'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle est le fruit d'une vision prospective de l'institution monarchique pour consolider le choix démocratique auquel s'est engagé le pays. Il a dans le même sillage rappelé le «contexte particulier» de l'expérience marocaine consistant en le lancement de réformes dans le cadre de la continuité et en se basant sur les acquis antérieurs dans le domaine politique. Pour sa part, Driss Belmahi, membre du Centre des études en droits humains et démocratie a évoqué la question de la gouvernance sécuritaire et son rôle dans le processus de justice transitionnelle, rappelant à cet égard les recommandations de l'IER visant à réformer le secteur de la sécurité au Maroc, tant sur le plan législatif que des politiques publiques ou au niveau de la responsabilité du pouvoir exécutif.

Il a souligné que les recommandations comprenaient notamment l'adoption et la mise en œuvre d'une stratégie nationale intégrée de lutte contre l'impunité à travers, outre des réformes juridiques, la mise en place de mesures efficaces et transparentes et de mécanismes de contrôle justes.

Dans le même ordre d'idées, Amina Bouayach, membre du conseil d'administration de l'Organisation arabe des droits de l'Homme, a mis l'accent sur un certain nombre de leçons tirées de l'expérience marocaine dans le domaine de la justice transitionnelle, notamment le rôle de la société civile comme un acteur majeur dans le développement et la concrétisation des propositions.

Elle a souligné le rôle des institutions nationales dans le suivi et la mise en œuvre des revendications des différents acteurs, ce qui a abouti à l'élargissement des prérogatives du CNDH et des champs de son intervention.

Mme Bouayach a noté un élargissement du champ des libertés publiques au Maroc et le respect des obligations internationales par la signature d'un certain nombre de conventions relatives aux droits humains, notamment celles se rapportant aux disparitions forcées et à la torture. Ce forum est initié par l'Organisation arabe des droits de l'Homme en coopération avec le Centre des études en droits humains et démocratie et le programme des Nations unies pour le développement.

**MAP**